

كلمة البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام فيما يتعلق بالمسائل
المعنية للامتثال القائم على التعاون المقدم 21-25 نوفمبر
الدورة العشرون لاجتماعات دول الاطراف
(اتفاقية حضر الألغام المضادة للأفراد)

21- 25 نوفمبر 2022م

نشكر رئاسة الاجتماع واللجنة على منح وفد بلادي الكلمة

سيدي الرئيس السادة الحاضرون جميعاً:

لا يوجد لدينا أي تحديث باستثناء وجود حقل الغام تدريبي في هذا البند من اجتماعنا
للدورة العشرون لدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بحضر الألغام المضادة للأفراد.

نود ان نكرر لما تم ذكره في اجتماعات ما بين الدورات لهذا العام كما يلي:

منذ ستون سنة مضت فان الاستخدام المفرط للألغام المضادة للأفراد والألغام المعدلة
على سبيل المثال كالألغام المضادة للدبابات وتحويلها الى الغام مضادة للأفراد باستعمال
الدواسات وكذلك العبوات الناسفة بكافة انواعها ومن مصادر مجهولة لم يتم التعرف عليها
بعد ولا يمكن التحقيق فيها نظرا للوضع الأمني والظروف الراهنة أنتج عن ضحايا
واصابات وحوادث في شتى محافظات اليمن.

سيدي الرئيس اشار اليمن عده محافل دولية ومحلية وكذا في ضمن اجتماعات الاتفاقية
المعنية بحضر الألغام المضادة للأفراد حول ان يقوم اليمن بعمل تحقيق حول استعمال
الألغام الأرضية في الوقت الراهن نتيجة للحالة الأمنية والظروف التي يمر بها ولكن عند
استقرار الأوضاع والانتقال الى الوضع السلمي حينها ستتمكن الجهات ذات العلاقة في
حكومة بلادي من اجراء التحقيقات على نطاق واسع وكما سوف يتم تحديث اللجنة حول
أي مستجدات في هذا السياق.

سيدي الرئيس اشارت حكومة بلادي في اجتماعات مجلس الامن عن أهمية وضرورة
بأن يتم الضغط على الميليشيات لكي تقوم بتسليم خرائط عن المناطق الملوثة والتي
سوف يسهل على حكومة بلادي والبرنامج الوطني للتعامل مع الألغام في الاستجابة
والإسراع من خلال الأنشطة المعنية للأعمال المتعلقة بالألغام من خلال عمليات الازالة

مره أخرى نود ان نؤكد لكم بأن اليمن لديها تشريعاً وطنياً معمولاً به يجرم حيازة الألغام المضادة للأفراد ونتاجها وتصميمها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها ونقلها وتخزينها، ويفرض عقوبات على هذه الأفعال.

سيدي الرئيس قبل ان اختتم كلمتي هذه فان هناك لدينا تحديث فيما يتعلق بوجود الغام لأغراض تدريبية لدينا في مسائل الكلاب الكاشفة عن الألغام وبناء القدرات وعمليات التدريب التي تتم بالتعاون مع منظمة مساعدات الشعب النرويجي NPA وسوف يتم التحديث بشكل مفصل عبر تدابير الشفافية المادة السابعة من اتفاقية اوتاوا.

واخيراً وختاماً اسمح لي سيدي الرئيس ان اتقدم بالشكر الجزيل اليكم ومن خلالكم في اللجنة المعنية بالامتثال القائم على التعاون وجميع الشركاء لتفهمهم الأوضاع الراهنة في الجمهورية اليمنية.

وفد الحكومة اليمنية
25-21 نوفمبر 2022م